المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأسر المستأجرة وعلاقتها بأزمة السكن في المجتمع الليبي

بحث مطبق على عينة من أسر بلدية عين زارة ـ طرابلس

أ. فاطمة مصطفى قرمان

كلية الآداب واللغات، جامعة طرابلس

المستخلص:

تناول هذا البحث موضوع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأسر المستأجرة وعلاقتها بأزمة السكن في المجتمع الليبي، وتكمن أهميته في أنه يسعى إلى الكشف عن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأسر المستأجرة من وجهة نظرهم، وكذلك علاقتها بأزمة السكن في مجتمعنا، ويهدف هذا البحث إلى الكشف عن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأسر المستأجرة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي لتحقيق أهداف البحث، واستخدمت استمارة جمع المعلومات كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات، وتكونت العينة من مجموعة من الأسر المستأجرة بمنطقة عين زارة بطرابلس، وبلغ عددهم عشرين أسرة، وإن من أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث أن (100%) من مجموع عينة البحث يرون أن الإيجار وتكاليفه المرتفعة يؤدى إلى تراكم الديون المالية على الأسر، كما أكد البحث بأن الأسر المستأجرة تضطر إلى التنازل عن بعض حقوقها بسبب الظروف السكنية، وهذا ما يدل على وجود مجموعة من المشكلات الاجتماعية، إضافة إلى المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الأسر المستأجرة وبنسبة (80%).

الكلمات المفتاحية: المشكلات الاجتماعية، المشكلات الاقتصادية، الأسرة، الإيجار، السكن.

المقدمة:

إن أزمة السكن تعد من المشكلات الأساسية التي تعانى منها المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء، وهي مشكلة متعددة الوجوه، وتزداد تعقيدا يوما بعد آخر نتيجة قصور الوسائل والطرق المستخدمة لحل هذه المشكلة ومعالجتها، وقد احتلت مشكلة السكن المكانة البارزة في الأهمية بين الحاجات الأساسية، وفي جميع دول العالم بشكل عام والدول العربية بشكل خاص يحدث تدهور في الظروف المعيشية والبيئية للأفراد أثناء التوسع والتحول الحضري وبالأخص في الدول النامية؛ حيث يصل هذا التدهور إلى نسب أعلى مع النمو السكاني المتسارع والتوسع الحضري غير المخطط، فالمساكن المقامة أقل من احتياجات المواطنين وليس في قدرة المواطن العادي الحصول على السكن شراء بسبب ارتفاع تكاليف البناء والعقارات، وعدم توفر الموارد المالية، فيلجأ إلى الاستئجار بما لا يتناسب مع دخله، وبصورة عامة تظهر المشكلة السكنية عندما يعجز قطاع الإسكان كأحد أهم أنساق المجتمع عن مواكبة أو احتواء الزيادة الحاصلة في الطلب على الوحدات السكنية، وبهذا تتفاقم أزمة السكن منذ سنوات مع تأخر بناء الوحدات السكنية مقارنة بوتيرة النمو السكاني.

الأسرة والسكن وحدة متكاملة وأنساق تعبر عن تمازج ظاهرتين معقدتين بين الذات والموضوع، بين الروح والجسد، فالمسكن ليس فقط ذلك الإطار المشيد بأسلوب هندسي وتقنية عالية، بل يمتد إلى أسلوب حياة ساكنيه، وإلى زخم متنوع ومتشابك من العلاقات الاجتماعية، ويعتبر توفيره عنصراً جوهرياً من عناصر ضمان الكرامة الإنسانية، وبهذا يعد عدم توفره مشكلة اجتماعية إلى جانب كونه مشكلة اقتصادية؛ ولذلك فإن إيجار المنازل وعدم امتلاكها يتسبب في الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يصعب التعامل معها ومواجهتها عندما ينخفض دخل الأسرة بشكل كبير، مما قد يؤدي إلى القلق والتوتر والعصبية؛ لأن الأوقات العصيبة تؤثر على أفراد الأسرة كما تؤثر على استطاعتهم القيام بواجباتهم، ويعد نقص الموارد المادية للأسرة المستأجرة عائقاً في تحقيق تماسكها وتلبية احتياجاتها المختلفة.

تشكل الأسرة نسقاً ونظاماً إنسانياً عظيماً في المجتمع، وأحد أهم الدعائم التي يقوم عليها، ثم إنها تمده بكل مقوماته التي تمكنه من الاستقرار والاستمرار، وكيف لا يكون هذا وهي نواة تكوينه الأساسية وأولى المؤسسات الاجتماعية التي أسسها الإنسان، وأصل كل الأنظمة الاجتماعية، ولهذا المركز البالغ الأهمية للأسرة في المجتمع قد حظيت باهتمام جل المتخصصين بدراستها: خصائصها أشكالها تطورها حاجاتها

مشكلاتها، نتائج التغير الذى حدث بها وفقا للتغيرات والتحولات في شتى مجالات الحياة، بهذه الصفة تكون الأسرة ومشكلاتها بؤرة اهتمام مهنة الخدمة الاجتماعية، فالأسرة والسكن موضوع مهم يدخل ضمن تخصصها، لأنه ظاهرة اجتماعية تهتم بدراسة مشكلات الأسرة وعلاقتها بأزمة السكن.

مشكلة البحث:

يركز هذا البحث على دراسة العلاقة بين الأسرة والمسكن من خلال معرفة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للأسرة المستأجرة للسكن، فباعتبار الأسرة الخلية الأولى لتكوين المجتمع الإنساني، وأنها ضرورة ومطلب اجتماعي وحق مشروع لكل فرد، فهي إذا تحتاج إلى ما يدعمها لتلبية حاجاتها والتعامل مع مشكلاتها وأداء وظائفها للاستمرار على نحو يضمن لأفرادها الرفاه والاستقرار؛ لذلك فأهم ما يجب توفيره لهذه المؤسسة الاجتماعية هو توفير سكن؛ لأن المسكن يمثل حق أساسي للأسرة وجزء جوهري من الحق في الحياة، وهو أحد أهم المقومات الحياتية، ففي ظله تقوم الأسرة بوظائفها، وتكون في مأمن عن العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، إذاً يحتاج الأفراد إلى الشعور بالأمان والاستقرار والثبات في المكان الذى يعيشون فيه، وعندما تفتقد هذه الميزات فإنها تؤثر سلباً على هذه الأسر في عطائهم وإنتاجهم العملي.

وقد أجريت دراسات عديدة للتعرف على مشكلات الأسر ومشكلات السكن عامة، ولم تجر دراسات حول مشكلات الأسر المستأجرة بشكل خاص.

ومن بين تلك الدراسات دراسة نور الهدى (2009) التي هدفت إلى تحديد مستوى تأدية المشاريع الإسكانية العامة لوظيفتها الاجتماعية، واعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأسفرت نتائج الدراسة على أن مستوى دخل الأسر لا يمكنهم من الاعتماد على أنفسهم في توفير مسكنهم الخاص، مما يتطلب استمرارية دور الدولة في توفير المسكن الملائم لشريحة من المجتمع.

أما دراسة صباح محمد الطيب (2012) التي تتمحور حول المشكلات المترتبة عن حاجة السكن هدفت إلى التعرف على المشكلات المجتمعية الناتجة من عدم توافر السكن اللائق للأسرة، وإبراز دور الخدمة الاجتماعية في ذلك، إضافة إلى معرفة الأسباب المؤدية إلى حدوث مشكلة السكن في منطقة البطنان والآثار الناتجة عنها، واعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى تحديد الظاهرة وتشخيصها من خلال الوقوف على أبعادها وتأثيراتها المختلفة، وتوصلت هذه

الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها أن مشكلة السكن ذات أبعاد وجوانب عديدة متنوعة تأخذ طابعاً اجتماعيا واقتصاديا وإيكولوجيا وثقافياً؛ حيث يشكل وسط بيئي يلعب دورا ملحوظا في تغيير العديد من القيم الأسرية في حياة الأفراد في المجتمع، وإن المشكلات المجتمعية المترتبة عن الحاجة للسكن تؤثر بشكل سلبي على البيئة الاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية للمجتمع مع غياب دور الجهات المعنية في معالجة المشكلة، مما زاد في حدة تأثير أبعادها على احتياجات السكان.

وانطلقت دراسة عبد السلام عبد النبي القذافي (2017م) من عرض حالة الوضع الإسكاني في ليبيا عبر مراحل تاريخية مختلفة، واهتمت بدراسة وتحليل السياسة الإسكانية في ليبيا، ومعرفة محدداتها وأهدافها وأهم الصعوبات التي تواجهها، وهدفت إلى التعرف على الأوضاع السكنية السائدة في ليبيا، ودراسة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المحددة للسياسة الإسكانية في ليبيا، والتعرف على اتجاهات الشباب نحو مشكلة السكن.

واستعان الباحث في هذه الدراسة بالمنهج التاريخي في الجانب النظري للدراسة، كما تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي في الجانب الميداني للدراسة لغرض وصف وتحليل بيانات الدراسة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها أن السياسة الإسكانية لم تفلح في حل المشكلات الإسكانية المتعلقة بتوفير السكن الصحي واللائق أو تحسين مستوياته، ولم تتمكن السياسة الإسكانية من المساهمة بشكل فعال في توفير مساكن ذات مساحة تتناسب مع حجم الأسرة الليبية ومع قدراتها المالية.

وأشارت **دراسة ريما سالم الدوادي(2020م)** إلى ضرورة احتواء الأسر المتضررة من النزوح ومساعدتهم على تجاوز المحن، واستغلال طاقاتهم بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع، وعلى أهمية الدور الذى يقوم به الممارس المهني من خلال البرامج التي يقوم بها لدعم الأسر النازحة، بهدف التقليل والحد من تفاقم المشكلات وتطورها والتخفيف من آثارها السلبية على المجتمع، وعمدت الباحثة إلى استخدام المنهج الوصفي لوصف موضوع الدراسة وجمع معلومات دقيقة عنه، وأظهرت نتائج الدراسة أن ارتفاع تكاليف المعيشة للحاجات الضرورية جاء بنسبة موافق 83.9%، مقابل عدم الموافقة بنسبة 5%، أما الذين موافقتهم إلى حد ما بنسبة 11.1%، وهو ما يدل على تدهور الأوضاع الاقتصادية وتدني المستوى المعيشي.

وهدفت دراسة توانا فاضل صالح (2001م) إلى التعرف على العوامل التي أدت إلى ظهور واتساع الفجوة السكنية في مدينة أربيل وانعكاساتها، إضافة إلى انعكاسات

نمط الإسكان الأفقي، وافترضت وجود علاقة بين المتغير الديمغرافي طردياً مع دالة الطلب وعلاقة متغير الكلفة العكسية على العرض السكني، وأسفرت هذه الدراسة إلى أن هناك عجز نوعي خطير، إضافة إلى العجز الكمي للوحدة السكنية، فهناك آلاف الوحدات القديمة التي فقدت صلاحيتها للسكن كالوحدات الموجودة في قلعة أربيل الأثرية، كما أن هناك وحدات سكنية متجاوزة أو غير قانونية.

وسعت دراسة رئاس خالد محمد عبيد الله (2019م) إلى كيفية الوصول إلى صياغة قانون مالكين ومستأجرين يسعى إلى تحقيق العدالة وخلق موازنة ما بين أطراف العلاقة التعاقدية، فهناك العديد من المشاريع التجارية والسكنية التي يتم تأجيرها في ظل النمو الاقتصادي في الفترة الأخيرة وتحفيز أصحاب المشاريع إلى الاستثمار في مشاريع تأجير العقارات والحفاظ –أيضاً- على حقوق المستأجر، كما هدفت إلى دراسة عقد الإيجار وفقاً للقواعد العامة في مجلة الأحكام العدلية ومشروع القانون المدني الفلسطيني، ودراسة التنظيم القانوني لعقد الإيجار في ظل قانون المالكين والمستأجرين والآثار التي تترتب على تطبيق أحكام قانون المالكين والمستأجرين، وأسفرت الدراسة على أن الزيادة المنصوص عليها في مشروع قانون المالكين والمستأجرين لعام(2018م) أكثر عدالة، وخلق توازن بين أطراف عقد الإيجار، وربط الزيادة والنقصان ببدل الإيجار بجدول غلاء المعيشة.

وأوضحت دراسة رندا فرحات (2019م) أن هناك علاقة بين المسكن العمودي والعلاقات الأسرية، وسعت إلى إبراز أشكال العلاقات الأسرية، مثل الصراع وطبيعة مدى تأثير المسكن العمودي على العلاقات الأسرية، واتبعت الباحثة المنهج الوصفي؛ حيث أشارت إلى أنه الأنسب في دراسة موضوعها من أجل الحصول على بيانات وصفية تصف العلاقات الأسرية داخل المسكن العمودي، ومن نتائجه المستخلصة إن المسكن العمودي خلق أزمة في تعامل أفراد الأسرة فيما بينهم؛ وذلك في غياب روح التآخي والتآزر، فهو لا يوفر الإمكانيات المطلوبة للأسرة.

وأشارت دراسة رفيعة دبابش (2020م) إلى حصر أهم العوامل المسببة في ارتفاع تكلفة السكن الاجتماعي بالجزائر مع محاولة إيجاد السبل والطرق للتخلص من آثارها السلبية والتقليل منها، وإلقاء الضوء على واقع قطاع السكن بالجزائر في ظل السياسات المتعاقبة، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، ومن أهم النتائج التي خلصت إليها أن ارتفاع تكلفة السكن الاجتماعي بالجزائر كان نتيجة عدة عوامل، من أهمها ارتفاع أسعار مواد البناء الأساسية المتمثلة في الحديد والإسمنت، وعدم ضبط الإنتاج المحلي منها.

مما سبق عرضه تم الاستفادة من البحوث والدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، إضافة إلى الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة في مناقشة ومقارنة النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة.

وبالتالي لا بد من الوقوف على مشكلات الأسر المستأجرة من وجهة نظرهم؛ حيث أن الكشف عن تلك المشكلات هو البداية الحقيقية لتحليلها ومعالجتها، من هنا جاء هذا البحث بهدف تحديد أهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للأسر المستأجرة وعلاقتها بأزمة السكن من خلال التعرف على مستوى انتشار تلك المشكلات، ولذا يمكننا صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأسر المستأجرة وعلاقتها بأزمة السكن في المجتمع الليبي؟

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث الحالي في أنه يسعى إلى الكشف عن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأسر المستأجرة من وجهة نظرهم ومستوى انتشارها، وكذلك علاقتها بأزمة السكن في المجتمع الليبي، إضافة إلى قلة الدراسات التي تركز على هذا الموضوع، وبهذا فهو يعد إثراء معرفي، ومما لا شك فيه أن هذا الجانب ينطوي على أهمية كبيرة، سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية التي تستخدم في التخفيف من حدة هذه المشكلات لدى هذه الأسر، إضافة إلى ما يسفر عنه هذا البحث من نتائج وتوصيات تساعد في التعامل مع هذه المشكلات.

مبررات اختيار موضوع البحث:

1. الاهتمام بالمجال الأسري الذي يعد أحد أهم مجالات الخدمة الاجتماعية باعتبار الأسرة نواة المجتمع وأساسه، إضافة إلى التركيز على الجوانب الإشكالية للأسرة للعمل على التخفيف من حدتها ما أمكن.

2. انتشار ظاهرة الإيجار بشكل ملفت في المجتمع الليبي عامة وفي مدينة طرابلس خاصة.

3. تفاقم مشكلة السكن في المجتمع الليبي، مما جعل منها أزمة واسعة الانتشار، إضافة إلى ما يترتب عنها من أمور تحول دون تكيف الأسرة مع بيئتها ومجتمعها بسبب المعاناة المادية والمعنوية للأسر المستأجرة وعجزها عن توفير حاجاتها الأساسية نظرا لارتفاع تكاليف الإيجار.

4. الإيمان بدور وقدرة الخدمة الاجتماعية على التعامل مع مختلف المشكلات التي تهدد أمن الأسرة واستقرارها من خلال خطواتها وأساليبها العلمية المتبعة للحد من حجم هذه المشكلات.

أهداف البحث: ينطلق البحث الحالي من هدف رئيس مفاده الكشف عن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأسر المستأجرة وعلاقتها بأزمة السكن في المجتمع الليبي، وينبثق من هذا الهدف الرئيس العام مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في الآتي:

1. رصد المشكلات الاجتماعية التي تواجه الأسر المستأجرة في المجتمع الليبي.
2. تحديد المشكلات الاقتصادية التي تواجه الأسر المستأجرة في المجتمع الليبي.
3. معرفة العلاقة بين هذه المشكلات وأزمة السكن في المجتمع الليبي.

تساؤلات البحث: ينطلق البحث الحالي من تساؤل رئيس مفاده:

- ما المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأسر المستأجرة وعلاقتها بأزمة السكن في المجتمع الليبي؟
- وينبثق من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في الآتي:

1. ما المشكلات الاجتماعية التي تواجه الأسر المستأجرة في المجتمع الليبي؟
2. ما المشكلات الاقتصادية التي تواجه الأسر المستأجرة في المجتمع الليبي ؟
3. ما علاقة هذه المشكلات بأزمة السكن في المجتمع الليبي؟

مفاهيم مصطلحات البحث:

1. **المشكلات الاجتماعية:** المشكلة عبارة عن مجموعة أحداث أو وقائع متشابكة يكتنفها الغموض ويصعب حلها قبل معرفة أسبابها والظروف المحيطة بها. (بدوي، 1986: ص 372).

والمشكلة الاجتماعية هي موقف يتطلب معالجة إصلاحية، وهي نتاج ظروف بيئية اجتماعية يعيشها الأفراد، وتتطلب تجميع الجهود والوسائل لمواجهتها وحماية المجتمع من آثارها. (عبد العزيز، 2006: ص 147).

كما عرفت بأنها حالة يعيشها أو يتأثر بها عدد من الأفراد في المجتمع لا فرداً واحداً، وأنها تؤثر في تكيفهم وفى طريقة إرضائهم البيولوجي والاجتماعي. (الحوات، 1998: ص 55).

التعريف الإجرائي للمشكلات الاجتماعية: هي العوامل والصعوبات التي تساعد على إلحاق الضرر بالأسرة والمجتمع، وهي مشاكل قد تصنف مجموعة معينة من الأشخاص في أي منطقة، ونقصد بها هنا في هذا البحث المعوقات التي تعوق الأسر المستأجرة عن تكيفها وأداء وظائفها في منطقة - عين زارة بطرابلس.

2. **المشكلات الاقتصادية:** هي المشكلة التي تتمثل ببساطة في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها، وهي تقوم على جانبين أساسيين هما:
   - تعدد حاجات الإنسان.
   - موارد وإمكانات محدودة نسبياً.

وتبرز هذه المشكلة عند عدم كفاية الموارد الاقتصادية لتلبية جميع الحاجات الإنسانية إلى درجة الإشباع. (عبد الرحمن، عريقات، 1999: ص 27).
كما تعرف المشكلات الاقتصادية بأنها ظاهرة من ظواهر النظام الاجتماعي الناجمة عن عدم قيام النسق الاقتصادي بإشباع رغبات الأفراد والجماعات النفسية والاجتماعية والمادية. (العموش، العليمات، 2010: ص 199).

التعريف الإجرائي للمشكلات الاقتصادية: هي الفجوة بين الموارد المحدودة والاحتياجات اللا محدودة أو عدم التناسب والتوازن بين الموارد المحدودة والحاجات المتعددة، ويقصد بها وفقاً لأهداف هذا البحث المشكلات المادية التي تواجه الأسر المستأجرة الناتجة عن عدم إشباع حاجاتها الضرورية.

3. **الأسر المستأجرة:** هي نسق اجتماعي يتكون منها البناء الاجتماعي للمجتمع، وتضم مجموعة من الأفراد يرتبطون ويتفاعلون لأداء أدوارهم ووظائفهم الاجتماعية، ويعيشون في مسكن لا يملكونه عن طريق الإيجار الذي يعد عملية تقوم خلالها هذه الأسر بدفع الإيجار الشهري للعقار (السكن) للمالك كأجرة انتفاع للعقار بشكل دوري بناء على اتفاق بينهما. (الدويبي، 2005: ص 35).

كما تعرف بأنها الأسر التي تبرم اتفاقا يسدد مقابل الاستخدام المؤقت لعقار مملوك لشخص آخر، وهو يعقد عندما يدفع المستأجر مبلغ إيجار ثابت يمكن الملاك من استغلال أموالهم، وتتيح لهذه الأسر الانتفاع بالعقار لإشباع حاجاتهم. (شرف الدين، 2006: ص 24).

التعريف الإجرائي للأسر المستأجرة: هي الأسر التي تعيش في مسكن لا تملكه عن طريق الإيجار، وذلك بدفع مبلغ شهري لصاحب السكن يتم الاتفاق عليه مسبقا لفترة مؤقتة، وقد تكون محددة، وهي الأسر التي تقطن بمنطقة عين زارة بطرابلس.

4. **أزمة السكن:** هي إحدى المشكلات الأساسية التي تعانى منها المجتمعات الإنسانية نتيجة قصور الوسائل والطرق المستخدمة لحل هذه المشكلة ومعالجتها، مما أدى إلى تفاقمها لتصبح أزمة.

وهي المشكلة التي تحتل المكانة البارزة في الأهمية بعد الغذاء والكساء؛ حيث أن الإنسان يحتاج إلى مأوى ملائم يتوفر فيه الحد الأدنى من الشروط الصحية للسكن الملائم.

والسكن اصطلاحا هو الإيواء والانتفاع لقوله تعالى: ﴿والله جعل لكم من بيوتكم سكناً﴾. [سورة النمل، الآية: 79].

ويتحدد مفهوم أزمة السكن بالفجوة الفاصلة بين هذه الأسر التي ترغب في الحصول على وحدات سكنية وبين عدد الوحدات السكنية الموجودة. (عبد العاطي، 1987: ص 253).

التعريف الإجرائي لأزمة السكن: هي خط معين من المشكلات، وتمثل النقص الحاد في السكن، كما أنها تجسيد واقعي لارتفاع القيمة الإيجارية للمساكن على نحو قد يفوق القدرة الشرائية للأسر المستأجرة في المجتمع الليبي، وتعيق تكيفهم وتوافقهم، مما يتطلب الوصول إلى حلول ومعالجات.

النظرية المفسرة لموضوع البحث:

نظرية الأنساق: تلعب النظرية دورا أساسيا في توجيه البحث العلمي بصفة عامة؛ حيث أنها تستخدم في تصنيف المعرفة وإجراء المقارنات اللازمة بين الأفكار والقضايا العلمية، فالنظرية عبارة عن مجموعة من القضايا المرتبطة ترابطاً منطقيا لتفسير ظاهرة ما، فهي الأساس الذى يبنى عليه الظواهر. (محمد، 1999: ص 42).

وتعد مداخل العلاج الأسرى من النماذج القائمة أساساً على مفاهيم نظرية الأنساق، ويعود ذلك لكون هذه المداخل تتعامل مع الأسرة التي تعد بدورها أكثر الأنساق الاجتماعية وضوحاً وأهمية في المجتمع، كما أن استخدامها من قبل ممارسي الخدمة الاجتماعية أحدث نقلة من التركيز ضيق الأفق المعمول به سابقاً إلى تركيز أعم وأشمل لتنظيم مختلف مؤسسات المجتمع، وبالأخص قطاع الإسكان في المجتمع الليبي كأحد

أهم أنساق هذا المجتمع، وهي بهذا تعطى رؤية أوسع لمشكلات المجتمعات؛ وذلك للتفاعل الدائم بين كافة الأنساق المختلفة وما تحمله من ضغوط وظواهر.

وتعرف نظرية الأنساق بأنها مدخل علاجي يعنى بتبسيط العلاقات بين أطراف الموقف الإشكالي وبينهما وبين أنساق الموارد المتاحة في المجتمع.

ويعرفها راد كلف براون بأنها مجموعة معينة من الأفعال والتفاعلات بين الأشخاص الذين توجد بينهم صلات متبادلة (أبو عبادة، 2000: ص 75)

إذا هي وحدة اجتماعية ضمن نظام اجتماعي تؤدي وظيفة ضمن شبكة معقدة يسعى أطرافها إلى تحقيق التكافل والاستقرار.

ويعرف النسق بأنه هو ذلك الكل الذي يتكون من أجزاء متداخلة فيما بينها ومعتمدة على بعضها البعض، فأفراد الأسر في المجتمع يمثلون أنساق تسعى إلى إشباع احتياجاتها من خلال العلاقات التفاعلية داخل نسق المجتمع.

وتفترض هذه النظرية بأن الكل أكبر من مجموعة الأجزاء المكونة له، وأن الارتباط القائم بين الأجزاء المكونة لأي نسق يؤدي إلى وجود خصائص جديدة في النسق هي بالضرورة نتيجة لهذا الارتباط والاعتمادية المتبادلة بين الأجزاء المكونة للنسق.

إذاً المجتمع أكبر من مكوناته المتمثلة في الأسر والمؤسسات، وأن هناك ارتباطا بينهما يضفي على كل نسق من هذه الأنساق خصائص تميزه.

وترتبط نظرية الأنساق بمجموعة من المفاهيم التي يمكن ربطها بموضوع البحث وتفسيره من خلالها كالحدود والتغذية العكسية وفقدان الطاقة والتوازن والمدخلات والمخرجات والأنساق المفتوحة والمغلقة والعمليات التحويلية. (عبد اللطيف، 1999: ص 160).

يمكن من خلال مفاهيم هذه النظرية تفسير مشكلات الأسر المستأجرة وفهم السياسات الاجتماعية لمؤسسات الإسكان في المجتمع الليبي، فهناك علاقات تفاعلية بين المجتمع كنسق أكبر والمؤسسات والأسر كنسق فرعي لها نظام معين وفقاً لما تؤديه من وظائف في المجتمع بما يتماشى مع احتياجات المجتمع، فالأسرة نسق يتكون من مجموعة من الأفراد، كما أن مؤسسات الإسكان تعتبر نسق يتكون من مجموعة من

الأعضاء والموظفين والإداريين يؤدي كل منهم دورا ووظيفة لتحقيق أهداف الأسر والمؤسسات والمجتمع.

لذلك لا بد من الوقوف على مشكلات كل من هذه الأسر والمؤسسات والصعوبات التي تعوقها دون أداء وظائفها وأدوارها المنوطة بها، ذلك أن أي خلل في أداء وظائف هذه الأنساق، وعدم توفير احتياجاتها يؤدي إلى عرقلة تنمية وتطور المجتمع الاجتماعية منها أو الاقتصادية؛ حيث تتجه بنا هذه النظرية اتجاها شاملاً، فبدلاً من التركيز على مستوى واحد فقط يتم التعامل مع عدة مستويات لأنساق مختلفة في نفس الوقت ومحاولة تقنينها داخل نموذج نظري موحداً قادراً على وصفها كل على حدا، وكذلك على وصفها مجتمعة، ويمكن توظيف هذا على متغيرات البحث.

الأسس النظرية للبحث:

تعد دراسة مشكلات الأسر المستأجرة من أهم المداخل لتقييم التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمدن من خلال رصد المشكلات وتشخيص نقاط الضعف بهدف تجاوزها وفق مخططات تنموية تأخذ بعين الاعتبار مؤشري السكن والسكان.

الآثار الاجتماعية لأزمة السكن: تتنوع المشكلات الاجتماعية وتتعدد في مجال رعاية الأسرة الذي يعد من أهم مجالات الخدمة الاجتماعية، ونخص بالذكر في هذا البحث الأسر المستأجرة التي تعيق تكيفها مع بيئتها مجموعة من المشكلات الاجتماعية، كصعوبة الاستقرار الأسري، والانتقال من سكن لآخر، وتأثر تعليم الأبناء نتيجة لذلك، فالصحة الاجتماعية والنفسية ترتبط بالبيئة المحيطة بالفرد، وتنعكس على سلوكياته، وإن المباني العمرانية وتشكيلاتها وأبعادها وأسلوب توظيفها يؤثر بشكل واضح ومباشر على نشاط وسلوك الأسر، وكذلك في العلاقات الاجتماعية بينهم. (البدو، 2009: ص 53).

وإن انعدام الخدمات الاجتماعية مثل الوحدات الصحية، والترفيهية، وأقسام الشرطة، وبعد المؤسسات التعليمية بطبيعة الحال، والافتقار إلى وسائل النقل والمواصلات يؤثر سلبا على أنشطة الأسر وأدوارها. (السيد، 2006: ص 32).

وبناء على ما سبق يمكننا القول بأن قطاع الإسكان من القطاعات الحيوية ذات الروابط العميقة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويتسم بانتشار المنافع المستمدة منه اجتماعيا وبيئياً، ويسهم في حال نموه بمعدلات تتناسب ومرونة الطلب على منتجاته وخدماته في دعم عناصر النمو الاقتصادية وتعزيزها، فيما يساعد في حال اتساق نموه

مع المعطيات الاجتماعية والبيئية على تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وهو الأمر الذي يتطلب تطويراً موازياً في النواحي المنظمة لعمل هذا القطاع وفقاً لاحتياجات الأسر والسكان.

الآثار الاقتصادية لأزمة السكن:

إن أزمة السكن قضية ملحة لا تؤثر فقط على الجانب الاجتماعي لمجتمعنا، بل تؤثر –أيضاً- على الجانب الاقتصادي، فارتفاع أسعار المساكن وعدم كفاية العرض ونقص الخيارات ميسورة التكلفة تجعل الملايين من الناس يكافحون من أجل العثور على مكان يطلقون عليه اسم منزل، وإن الافتقار إلى المساكن ميسورة التكلفة يسهم في عدم المساواة الاجتماعية، مما يجبر الأسر ذات الدخل المنخفض على العيش في مساكن مستأجرة ودون المستوى المطلوب، مما قد يكون له آثار صحية واجتماعية واقتصادية وأمنية مختلفة المناحي، مما ينعكس هذا في خلق المعوقات الجدية أمام عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فالسكن يعد أساس الاستقرار والأمن للفرد والأسرة. (عبد الرحمن، عريقات، 1999: ص 34).

وبما أن المنزل هو محور الحياة الاجتماعية والعاطفية والاقتصادية يجب أن يشكل ملاذاً ومكانا يتم العيش فيه بسلام وأمان وكرامة، فهو حق من حقوق الإنسان، فالحصول على سكن لائق يجب أن يعني ضمان الحيازة بمنأى عن الخوف من الإخلاء، كما يقصد بذلك العيش في مكان يتوافق مع ثقافة الفرد ويمكنه من الوصول إلى ما هو ملائم من خدمات ومدارس وفرص عمل. (شرف الدين، 2006: ص 75).

وبناء على ذلك وفيما تعد قضية الإسكان مشكلة عالمية تعاني منها كافة المجتمعات البشرية، فإن هذه القضية تطورت دون مبررات موضوعية باتجاه التحول إلى أزمة دخلت في طور التفاقم منذ سنوات عديدة في المجتمع الليبي بسبب عوامل متباينة، يأتي في مقدمتها تخلى الدولة عن الاستثمار في المشروعات الإسكانية والتأخر في اعتماد مخططات عمرانية جديدة، تستجيب لمتطلبات الزيادات السكانية وما يتبعها من زيادة في الطلب على المساكن.

أهمية السكن: يعرف السكن على أنه البناء الذي يأوي الإنسان، ويشمل هذا المأوى كل الضروريات والتسهيلات والتجهيزات والأدوات التي يحتاجها أو يرغبها الفرد لضمان تحقيق الصحة الطبيعية والعقلية والسعادة الاجتماعية له وللأسرة (بدوي، 1986: ص 147).

وهو المكان الذي يقيم فيه أفراد تربط بينهم روابط حب وتعاطف، كما أنه المكان الذي تنبع فيه علاقة المحبة بين الأبوين وبين كل فرد من أفراد الأسرة، وهو المكان الذي يحمي الشخص غير السوي في الأسرة، وهو المكان الذي ينعم فيه الفرد بالراحة والخصوصية، ويشعر فيه بالأمان.

يعد المسكن من الحاجات الأساسية والمهمة لبناء المجتمع والدولة، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالتحضر والتمدن، وبعملية تطور المجتمعات بأشكالها الاجتماعية والاقتصادية على مر العصور؛ حيث يوفر المسكن للإنسان الشعور بالاطمئنان والاستقرار من جهة، والتخلص من التنقل والتشرد والضياع من جهة أخرى.

إذا يعد السكن ضرورة من ضروريات الحياة؛ حيث يمنح الأسرة والمجتمع قدرا من الراحة النفسية والاجتماعية والصحية، وبالتالي فإن فقدان المسكن يؤدي إلى الإحباط النفسي والاجتماعي، ويجعل الفرد يسلك سلوكا غير سوي قد لا ترضاه الأخلاق الاجتماعية والدينية، كما أن غيابه يشكل أزمة، وهذه الأزمة لا تمثل أزمة سكنية بالمعنى الحرفي لها بمقدار ما تشير إلى حركة تمخض اجتماعية واسعة الآفاق. (السيد، 2006: ص 86).

إن أزمة السكن مهما اختلفت الأسباب المؤدية إليها لا تعنى كل أفراد المجتمع، وإنما تعنى الطبقة الفقيرة والمتوسطة؛ أي: أصحاب الدخل المحدود، وذلك نتيجة عدم التوازن بين ارتفاع الأجور وارتفاع أسعار المساكن، فالأجور ثابتة نوعا ما، بينما أسعار المساكن في ارتفاع سريع ومستمر.

ومن هنا فالمسكن ذو أهمية بالغة في حياة الإنسان حتى يتمكن من العيش حياة كريمة يؤدي من خلالها المهام المنوطة به تجاه أسرته ووطنه ومجتمعه.

دور الخدمة الاجتماعية في المجال الأسري:

يهدف التدخل مع نسق الأسرة إلى إحداث تغيرات أساسية تساعد على تحسين الظروف والعلاقات داخل الأسرة والعمل على حل المشكلات التي تعرقل أو تعيق جهودها في تحقيق الوظائف الاجتماعية للأسرة.

معوقات توفير السكن: (البدو، 2009: ص 123)

1. عدم وجود نظام وطني ينظم التخطيط: حيث لا يزال المجتمع الليبي يفتقر لنظام خاص بالتخطيط العمراني، ما يجعل الوضع القانوني غير الواضح يتسبب في التردد، ويضعف قطاع الإسكان، ويحول دون تطوره.

2. قيود التخطيط وقواعد البناء: في أغلب الأحيان لا تدعم قواعد وشروط البناء والقواعد التنظيمية لتقسيم الأراضي بصورة كافية لاستغلال الأراضي بشكل فعال.

3. ضعف نظام التخطيط لمخططات الأراضي: وجود عدد من المعايير التي تعيق عملية تحسين بناء المساكن، كاشتراط حد أدنى لمساحات قطع الأراضي، وحجم المساكن والتخطيط الموزون لقطع الأراضي من حيث الشكل والحجم الذي يفتقد للمرونة.

4. ضعف توفير الأراضي السكنية المتاحة والقابلة للاستعمال: هناك تناقض بين أراضي البناء المتوقعة وفق قواعد النطاق العمراني والمخططات الرئيسية ومخططات تقسيم الأراضي وبين ما يتوفر فعليا من أراض سكنية ميسرة التكلفة والقابلة للاستعمال.

5. الفجوة في عملية تطوير الأراضي: هناك عدد كبير من الأراضي المخططة ليست جاهزة للبناء، إما بسبب عدم وجود المرافق الخدمية، أو بسبب موقعها غير المناسب، أو بسبب الأسعار غير الميسرة.

6. عدم تماشى القروض العقارية مع تعاليم ديننا الإسلامي من حيث الفوائد على القروض.

مقترحات للتعامل مع أزمة السكن ومواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية:

- التشجيع على إنشاء الشركات المشتركة والمقاولات المحلية من خلال اللوائح التنظيمية.
- العمل على تلبية حاجات المواطنين والطلب المتزايد على السكن، بطرح أراضي مخططة ومخصصة للبناء تتناسب مع احتياجات الأسرة الحالية والمستقبلية وبأسعار مناسبة ومزودة بالمرافق العامة الأساسية، وإعفاء مشروعات تلك الفئات من رسوم تسجيل الأراضي وتراخيص البناء وتسهيل الإجراءات واختصار الوقت اللازم لذلك.
- تعديل القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالتخطيط العمراني مع إيقاف الامتداد العشوائي الذي يهدد الأراضي الزراعية.
- أهمية تفعيل دور الدولة من خلال أجهزتها الإدارية والتخطيطية في منح تسهيلات خاصة لمنتجي مواد البناء كمصانع الإسمنت والرخام والطوب وغيرها.
- اشتراك المؤسسات المالية والبنوك الإسلامية في التمويل العقاري.

- إيصال الخدمات العامة لجميع الأحياء السكنية للحد من الهجرة الداخلية، وخلق مناطق جذب سكاني في مختلف المدن حتى يقل التباين بين المدن والعمل على تطوير وتنمية الريف والقرى بإنشاء مشروعات تنموية توفر فرص العمل فيها.

الإجراءات المنهجية للبحث:

1. نوع البحث: يعد هذا البحث من البحوث الوصفية التي يتم من خلالها جمع أكبر قدر من المعلومات عن موضوع البحث لتصنيفها وعرضها وتحليلها ومحاولة تفسيرها للوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات والمقترحات.

2. منهج البحث: يعد المنهج الوصفي من المناهج شائعة الاستخدام في بحوث الخدمة الاجتماعية، ولقد تم استخدامه لهذا البحث باعتباره الأنسب لموضوع البحث وأهدافه؛ وذلك باستخدام عينة كرة الثلج للأسر المستهدفة بالبحث.

3. مجالات البحث:

1) المجال الموضوعي: يتمثل المجال الموضوعي لهذا البحث في المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للأسر المستأجرة وعلاقتها بأزمة السكن في المجتمع الليبي.
2) المجال المكاني: تحدد المجال المكاني لهذا البحث في محلة جابر بن حيان بلدية عين زارة بمدينة طرابلس، وطبق على مجموعة من الأسر المستأجرة بهذه المحلة.
3) المجال البشري: تم جمع بيانات هذا البحث من مجموعة من الأسر المستأجرة بمحلة جابر بن حيان بلدية عين زارة بمدينة طرابلس وبمساعدة مختار المحلة تم اختيارهم بأسلوب عينة كرة الثلج وعددهم (20) مفردة.
4) المجال الزمنى: تم جمع البيانات من مفردات مجتمع البحث خلال الفترة الواقعة من 2024.6.1م إلى 2024.7.23م.

4. مجتمع البحث: يتكون مجتمع البحث من الأسر المستأجرة التي تم اختيارها باستخدام أسلوب العينة (عينة كرة الثلج) بمحلة جابر بن حيان بلدية عين زارة بمدينة طرابلس والبالغ عددهم (20) مفردة.

5. عينة البحث: تكونت عينة البحث من مجموعة أسر مستأجرة أو تعيش بالإيجار، وتكونت من عشرين أسرة تقطن بيوتا مستأجرة لا تملكها، وقد تم استخدام عينة كرة الثلج للحصول على عينة البحث؛ حيث بدأت الباحثة بعينة صغيرة ثم تبدأ العينة بالكبر شيئا فشيئا مع سير البحث؛ حيث تقوم هذه الطريقة باختيار فرد يفترض أنه يقدم معلومات حول موضوع البحث، وبناء على ذلك فإن الباحث يقدر من هي الأسرة الثانية

ثم الثالثة وهكذا، وتتناسب هذه الطريقة مع دراسة بعض الظواهر والمشكلات الاجتماعية التي تخص مجموعة من الأفراد والأسر يصعب في بعض الأحيان التعرف عليهم أو تحديدهم، وفي حال عدم توفر إحصائيات رسمية (دخيل، 2006: ص 141).

6. أداة البحث: تبلورت أداة البحث في استمارة استبيان للأسر المستأجرة، وقد صممت بعد الرجوع إلى بعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، وبعد الاطلاع على أدبيات الموضوع، وقد تضمنت الاستمارة البيانات الأولية التي تضمنت (6) مفردات، وبقية المحاور تضمنت (24) عبارة موزعة على ثلاثة أبعاد، بما يساعد على الكشف عن أهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأسر المستأجرة وعلاقتها بأزمة السكن وبما يخدم أهداف وتساؤلات هذا البحث، وحتي يتسنى للباحثة الوصول إلى مجموعة من النتائج بشكل مناسب.

7. وسائل التحليل الإحصائي: قامت الباحثة باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1. التكرارات والنسب المئوية.
2. حساب الأوزان المرجحة والنسب المرجحة لترتيب العبارات.
3. المتوسط الحسابي المرجح.

عرض وتحليل بيانات البحث: لتحقيق أهداف الدراسة طورت الباحثة استمارة استبيان تم توزيعها على عدد (20) مشاركا، وبلغ عدد الاستمارات المستردة والصالحة للتحليل (20) استمارة استبيان؛ أي: ما نسبته 100% من الاستمارات الموزعة.

أداة جمع البيانات (الاستبيان): من أجل تحقيق أهداف البحث تم تصميم استمارة استبيان تغطي كل جوانب المشكلة ومتغيراتها، وقد احتوت استمارة الاستبيان على مجموعة من الأسئلة، ولغرض قياس واختبار متغيرات البحث تم اللجوء إلى استخدام مقياس ليكرث الثلاثي في قياس هذه الفقرات على النحو التالي:

جدول رقم (1) درجات بدائل الإجابة على فقرات الاستبيان

الإجابة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
الوزن	3	2	1

يوضح هذا الجدول مستوى الإجابات لعينة الدراسة لكل فقرة؛ حيث أن الإجابات موضحة بقيم توضح مستوى الموافقة لكل إجابة، وذلك عن طريق القيم المتوسطة لهذه الفقرة، والتي تتراوح من غير موافق إلى موافق، وأن هذه القيم مثبتة بأرقام من (1 - 3)، وأن كل رقم يعكس مستوى الإجابة لعينة الدراسة لكل فقرة على حدا.

تحليل البيانات الأولية

جدول رقم (2) تحليل البيانات الأولية

الجنس	تكرار	نسبة	عدد أفراد الأسرة	تكرار	نسبة
ذكـر	9	45.0	ذكور	75	58.0
أنثى	11	55.0	إناث	54	42.0
المجموع	**20**	**100.0**		**129**	**100.0**
الحالة الاجتماعية	**تكرار**	**نسبة**	**المستوى التعليمي**	**تكرار**	**نسبة**
أعزب	1	5.0	أمي	00	00.0
متزوج	18	90.0	تعليم أساسي	00	00.0
مطلق	00	00.0	تعليم ثانوي	6	30.0
أرمل	1	5.0	تعليم جامعي فما فوق	14	70.0
المجموع	**20**	**100.0**		**20**	**100.0**
العمر	**تكرار**	**نسبة**	**متوسط الدخل الشهري للأسرة**	**تكرار**	**نسبة**
أقل من 30 سنة	1	5.0	أقل من 500 دينار	00	00.0
من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	6	30.0	من 500 إلى أقل من 1000 دينار	2	10.0
من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	10	50.0	من 1000 إلى أقل من 1500 دينار	5	25.0
50 سنة فما فوق	3	15.0	من 1500 إلى أقل من 2000 دينار	9	45.0
			من 2000 دينار فأكثر	4	20.0
المجموع	**20**	**100.0**		**20**	**100.0**

إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الجدول رقم (2) يوضح نتائج تحليل البيانات الأولية لعينة الدراسة المكونة من (20) مستأجرا، من الجدول نلاحظ أن العينة تحتوي على ذكور وإناث بنسب متقاربة، كما أن الحالة الاجتماعية للمستأجرين تبين أن 90% من عينة الدراسة من المتزوجين، وأنهم يعولون، كما أن أغلب أفراد العينة هم من حملة المؤهل الجامعي؛ حيث بلغت نسبة الذين يحملون هذا المؤهل 70%، كما تتنوع دخول أفراد العينة الشهرية؛ حيث تبدأ من 500 حتى أكثر من 2000 دينار، وتتنوع أعمارهم من أقل من 30 سنة حتى أكثر من 50 سنة.

إن هذا التنوع سواء على مستوى الأعمار أو الحالة الاجتماعية أو الدخول يساهم في تحقيق أهداف الدراسة، والخروج بنتائج وتوصيات واقعية تساهم في الإجابة بدقة على تساؤلات الدراسة.

تحليل المحور الأول- المشكلات الاجتماعية التي تواجه الأسر المستأجرة.

جدول رقم (3) تحليل المحور الأول.

ر.م	العبارات		موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب	النتيجة
1	الإيجار أدى إلى حياة اجتماعية غير مستقرة للأسرة	تكرار نسبة	7 35.0	8 40.0	5 25.0	2.10	%70	5	موافق إلى حد ما
2	الإيجار أدى إلى التفاعل الاجتماعي غير المتوازن بين أفراد الأسرة	تكرار نسبة	7 35.0	9 45.0	4 20.0	2.15	%72	4	موافق إلى حد ما
3	تضطر الأسرة إلى التنازل عن بعض حقوقها بسبب الظروف السكنية	تكرار نسبة	11 55.0	6 30.0	3 15.0	2.40	%80	1	موافق
4	ضغوطات الإيجار أدت إلى تضارب الأدوار في الأسرة	تكرار نسبة	5 25.0	11 55.0	4 20.0	2.05	%68	6	موافق إلى حد ما
5	صعوبة استقرار الأسرة بسبب الظروف الناتجة عن الإيجار	تكرار نسبة	11 55.0	5 25.0	4 20.0	2.35	%78	2	موافق
6	زيادة الخلافات بين أفراد الأسرة بسبب الإيجار	تكرار نسبة	5 25.0	9 45.0	6 30.0	1.95	%65	7	موافق إلى حد ما
7	الانتقال من سكن إلى آخر يسبب ضغوطات اجتماعية لأفراد الأسرة	تكرار نسبة	7 35.0	10 50.0	3 15.0	2.20	%73	3	موافق إلى حد ما
8	الانتقال من سكن إلى آخر أثر على تعليم الأطفال	تكرار نسبة	6 30.0	11 55.0	3 15.0	2.15	%72	4 مكرر	موافق إلى حد ما
النتيجة						2.17	موافق إلى حد ما		

إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الجدول رقم (3) أعلاه يبين نتائج التحليل الخاص بالمشكلات الاجتماعية الخاصة بالأسر المستأجرة، من الجدول نلاحظ أن نتيجة عبارات الجدول كانت موافق إلى حد ما بمتوسط (2.17)؛ حيث أن أغلب عبارات المحور كانت موافق إلى حد ما، كما توجد عبارتان موافق، وهما أن هذه الأسر تضطر إلى التنازل عن بعض حقوقها بسبب

الظروف السكنية؛ حيث كان ترتيب هذه العبارة الأول على المحور بمتوسط وقدره (2.40)، وكانت العبارة الثانية صعوبة استقرار الأسرة بسبب الظروف الناتجة عن الإيجار، وترتيب هذه العبارة الثاني بمتوسط وقدره (2.35).

ومن هنا نستخلص الآتي:

إن الأسر المستأجرة تضطر إلى التنازل عن بعض حقوقها بسبب الظروف السكنية؛ حيث كان ترتيب هذه العبارة الأول على المحور بنسبة (80%) من المبحوثين، وكانت العبارة الثانية صعوبة استقرار الأسرة بسبب الظروف الناتجة عن الإيجار بنسبة (78%)، وفي المرتبة الثالثة عبارة الانتقال من سكن إلى آخر يسبب ضغوطات اجتماعية لأفراد الأسرة بنسبة (73%)، وجاءت عبارة الإيجار أدى إلى التفاعل الاجتماعي غير المتوازن بين أفراد الأسرة في المرتبة الرابعة بنسبة (72%)، وأيضا في المرحلة الرابعة مكرر كانت عبارة الانتقال من سكن إلى آخر أثر على تعليم الأطفال بنفس النسبة، وفى المرتبة الخامسة عبارة الإيجار أدى إلى حياة غير مستقرة للأسرة بنسبة بلغت (70%)، وعبارة ضغوطات الإيجار أدت إلى تضارب الأدوار في الأسرة مثلت المرتبة السادسة بنسبة (68%)، وفي المرتبة السابعة وبنسبة (65%) زيادة الخلافات بين أفراد الأسرة بسبب الإيجار.

تحليل المحور الثاني- المشكلات الاقتصادية التي تواجه الأسر المستأجرة.

جدول رقم (4) تحليل المحور الثاني

ر.م	العبارات		موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب	النتيجة
1	ضعف المرتبات يتسبب في عدم القدرة على امتلاك مسكن	تكرار نسبة	13 65.0	6 30.0	1 5.0	2.60	%87	4	موافق
2	ارتفاع تكاليف المعيشة وغلاء الأسعار موازنة بارتفاع الإيجار	تكرار نسبة	15 75.0	4 20.0	1 5.0	2.70	%90	2	موافق
3	الإيجار يحد من القدرة على تنفيذ مشروعات إنتاجية صغيرة	تكرار نسبة	14 70.0	5 25.0	1 5.0	2.65	%88	3	موافق

ر.م	العبارات		موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب	النتيجة
4	تأخر صرف المرتبات يؤثر سلبا على العلاقات مع مالك المسكن	تكرار نسبة	15 75.0	4 20.0	1 5.0	2.70	%90	2 مكرر	موافق
5	توجه الأطفال إلى العمل لتلبية احتياجات الأسرة الأساسية	تكرار نسبة	4 20.0	12 60.0	4 20.0	2.00	%67	6	موافق إلى حد ما
6	تراكم الديون المالية بسبب تكاليف الإيجار المرتفعة	تكرار نسبة	20 100	00 00	00 00	3.00	%100	1	موافق
7	عدم القدرة على توفير غذاء صحي متكامل بسبب تكاليف الإيجار يؤدي لسوء التغذية	تكرار نسبة	10 50.0	6 30.0	4 20.0	2.30	%77	5	موافق إلى حد ما
8	الإيجار يسبب العجز عن توفير الحاجات الأساسية للأبناء	تكرار نسبة	12 60.0	8 40.0	00 00	2.60	%87	4 مكرر	موافق
	النتيجة					2.57		موافق	

إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الجدول رقم (4) أعلاه يبين نتائج التحليل الخاص بالمشكلات الاقتصادية الخاصة بالأسر المستأجرة، من الجدول نلاحظ أن مجموع عبارات الجدول كانت موافق بمتوسط وقدر ه(2.57)؛ حيث أن أغلب عبارات المحور كانت الإجابة عليها موافق، كما توجد عبارتان موافق إلى حد ما، وهما توجه الأطفال إلى العمل لتلبية احتياجات الأسرة الأساسية؛ حيث كان ترتيب العبارة السادس للمحور بمتوسط وقدره (2.00)، مما يدل على أن هذا الأمر وارد إلى حد ما، وكانت العبارة الثانية عدم القدرة على توفير غذاء صحي متكامل بسبب تكاليف الإيجار يؤدي إلى سوء التغذية، وهذا يشير –أيضا- إلى أن هذا الأمر وارد الحدوث إلى حد ما، وترتيب هذه العبارة الخامس بمتوسط وقدره (2.30).

ومن هنا نستخلص الآتي:

إن تراكم الديون بسبب تكاليف الإيجار المرتفعة أكثر المشكلات الاقتصادية شيوعا؛ حيث كان ترتيب هذه العبارة الأول على المحور الثاني بنسبة (100%)، أما في المرتبة الثانية كانت عبارة ارتفاع تكاليف المعيشة وغلاء الأسعار موازنة بارتفاع

الإيجار بنسبة (90%)، وكررت هذه النسبة والمرتبة عند عبارة تأخر صرف المرتبات يؤثر سلبا على العلاقات مع مالك السكن، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة (88%) أن الإيجار يحد من القدرة على تنفيذ مشروعات إنتاجية صغيرة، وفي المرتبة الرابعة وبنسبة (87%) أن ضعف المرتبات يتسبب في عدم القدرة على امتلاك مسكن، إضافة إلى إن الإيجار يسبب العجز عن توفير الحاجات الأساسية للأبناء، وأن عدم القدرة على توفير غذاء صحي متكامل بسبب تكاليف الإيجار يؤدي لسوء التغذية مثلت المرتبة الخامسة وبنسبة (77%)، وفي المرتبة السادسة والأخيرة عبارة توجه الأطفال إلى العمل لتلبية احتياجات الأسرة الأساسية.

ثالثا- العلاقة بين المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وأزمة السكن.

جدول رقم (5) تحليل المحور الثالث.

ر.م	العبارات		موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب	النتيجة
1	عدم امتلاك مسكن يتسبب في العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية	تكرار نسبة	15 75.0	5 25.0	00 00	2.75	%92	3	موافق
2	أزمة السكن تتسبب في اضطراب علاقات الأسرة	تكرار نسبة	4 20.0	11 55.0	5 25.0	1.95	%65	5	موافق إلى حد ما
3	عدم الحصول على قروض سكنية يزيد من تفاقم أزمة السكن	تكرار نسبة	19 95.0	1 5.0	00 00	2.95	%98	1	موافق
4	هناك قصور وعدم اهتمام من قطاع الإسكان في المجتمع الليبي	تكرار نسبة	17 85.0	2 10.0	1 5.0	2.80	%93	2	موافق
5	غلاء أسعار العقارات ومواد البناء يعيق الأسرة على امتلاك مسكن	تكرار نسبة	16 80.0	4 20.0	00 00	2.80	%93	2 مكرر	موافق
6	أزمة السكن تتسبب في تأخر سن الزواج	تكرار نسبة	10 50.0	10 50.0	00 00	2.50	%83	4	موافق
7	أزمة السكن تتسبب في صراعات اجتماعية بين الآباء والأبناء	تكرار نسبة	5 25.0	7 35.0	8 40.0	1.85	%62	6	موافق إلى حد ما
8	تدني مستوى دخل الأسرة يؤثر في زيادة أزمة السكن	تكرار نسبة	16 80.0	4 20.0	00 00	2.80	%93	2 مكرر	موافق
النتيجة						2.55		موافق	

إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الجدول رقم (5) أعلاه يبين نتائج التحليل الخاص بالعلاقة بين المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وبين أزمة السكن الخاصة بالأسر المستأجرة، من الجدول نلاحظ أن مجموع عبارات الجدول كانت موافق بمتوسط وقدره (2.55)؛ حيث أن أغلب

عبارات المحور حظيت بموافقة المشاركين، كما توجد عبارتان موافق إلى حد ما، وهما أزمة السكن تسبب في اضطراب علاقات الأسرة؛ حيث كان ترتيب العبارة الخامس للمحور بمتوسط وقدره (1.95)، وكانت العبارة الثانية، وهي أن أزمة السكن تسبب في صراعات اجتماعية بين الآباء والأبناء، وترتيب هذه العبارة السادس بمتوسط وقدره (1.85).

ومن هنا نستخلص الآتي:

أن عدم الحصول على قروض سكنية يزيد من تفاقم أزمة السكن؛ حيث كان ترتيب هذه العبارة الأول على المحور الثالث بنسبة (98%)، ما يدل ويؤكد على وجود علاقة بين هذه المشكلات وأزمة السكن، أما المرتبة الثانية فمثلتها كلا من عبارة هناك قصور وعدم اهتمام من قطاع الإسكان في المجتمع الليبي بنسبة (93%)، وأن غلاء أسعار العقارات ومواد البناء يعيق الأسرة على امتلاك مسكن، وجاءت عبارة عدم امتلاك مسكن يتسبب في العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المرتبة الثالثة وبنسبة (92%)، وفي المرتبة الرابعة وبنسبة (83%)، إن أزمة السكن تتسبب في تأخر سن الزواج، أما المرتبة الخامسة فكانت لعبارة أزمة السكن تتسبب في اضطراب علاقات الأسرة وبنسبة (65%)، وفي المرتبة السادسة والأخيرة أن أزمة السكن تتسبب في صراعات اجتماعية بين الآباء والأبناء.

نتائج البحث:

توصل البحث من خلال الأسس النظرية والبحث الميداني إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. التساؤل المرتبط بالمشكلات الاجتماعية للأسر المستأجرة، تبين أن هناك مجموعة من المشكلات الاجتماعية التي تعيق هذه الأسر عن تكيفها الاجتماعي، ومن أهم هذه المشكلات تنازل هذه الأسر عن حقوقها بسبب الظروف السكنية، وهذا يعد من ضمن العوائق التي تعوق تكيف الأسر مع بيئتها؛ إذ أنه يزيد من صعوبة استقرار الأسر بناء على ما يواجهون من ظروف ناتجة عن الإيجار؛ وذلك نظرا للانتقال من سكن لآخر بسبب الضغوطات الاجتماعية التي تواجهها هذه الأسر.

2. أما التساؤل المرتبط بالمشكلات الاقتصادية للأسر المستأجرة فقد تبين أن هذه الأسر تعاني من مجموعة من المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى تراكم الديون الناتج عن تكاليف الإيجار المرتفعة، إضافة إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وغلاء الأسعار، كما أن تأخر صرف المرتبات يزيد من تفاقم هذه المشكلات، إضافة إلى توتر العلاقات بين هذه

الأسر ومالكي العقار، وإن المبلغ المخصص لدفع تكاليف الإيجار يقلل من فرص مساهمة هذه الأسر في المشاريع الإنتاجية الصغيرة.

3. جاءت نتائج البحث في التساؤل المرتبط بالعلاقة بين المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وأزمة السكن، إن عدم الحصول على قروض سكنية يزيد من تفاقم أزمة السكن، مما يدل ويؤكد على وجود علاقة بين هذه المشكلات وأزمة السكن، كما تبين أن هناك قصورا وعدم اهتمام من قطاع الإسكان في المجتمع الليبي، إضافة إلى أن غلاء أسعار العقارات ومواد البناء يعيق الأسرة على امتلاك سكن، مما يتسبب في العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

التوصيات:

استنادا إلى نتائج البحث فقد تم استخلاص بعض التوصيات التي تهدف إلى تدعيم وتعزيز ومواجهة مشكلات الأسر المستأجرة والتي يمكن إيجازها في الآتي:

1. زيادة وتيرة منح الأراضي السكنية للأسر المستأجرة بما يتناسب والنمو السكاني في مواقع مناسبة متوفر بها الخدمات.
2. إنشاء مشاريع النقل العام بمختلف المدن كالقطارات والحافلات السريعة وربط المدن بضواحيها بشبكات معبدة.
3. زيادة مبالغ قرض الإسكان بصندوق التنمية العقارية والمصارف، بما يكفى لتغطية نفقات البناء، إضافة إلى دعم القروض الإسلامية.
4. منح تسهيلات خاصة لمستوردي مواد البناء ودعم المقاولين وعمالة البناء وتشجيع الصناعات المحلية مع ضبط الرقابة عليها.
5. الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المستأجر بما يضمن الاستقرار الأسري والمجتمعي.
6. توفير المجمعات السكنية اللائقة التي تراعي الهوية الاجتماعية والثقافية للمجتمع والمتطلبات اللازمة للحفاظ على البيئة بما يحقق تنمية إسكانية تضمن حدا معقولا من الإشباع السكني للأسر.
7. تحديد أسباب أزمة السكن والوقوف على العناصر المسؤولة عن تفاقمها لصياغة رؤية مستقبلية لتنمية قطاع الإسكان.

المصادر والمراجع:

أولا- المصادر:

1) **القرآن الكريم.**

2) دخيل، عبد العزيز (2006): معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، دار المناهج للنشر والتوزيع.

3) بدوي، أحمد زكي (1986): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.

ثانيا- المراجع:

1) أبو عبادة، صالح عبد الله (2000): أساسيات ممارسة طريقة العمل مع الجماعات، مكتبة العبيكان، الرياض .

2) البدو، خليل عبد الهادي (2009): علم الاجتماع السكاني، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

3) الحوات، على الهادي، وآخرون (1998): الدراسات في المشكلات الاجتماعية، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، ط 2.

4) الدويبي، عبد السلام (2005): الطفولة وفقدان السند العائلي، الدار العربية للنشر، طرابلس، ليبيا.

5) السيد، عبد العاطي السيد (2006): علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

6) العموش، أحمد، العليمات، حمود (2010): المشكلات الاجتماعية، الشركة العربية للتسويق والتوريدات. 7) شرف الدين، أحمد (2006): عقود الإيجار في القانون المدني وقوانين إيجار الأماكن المبنية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

8) عبد الرحمن، إسماعيل، عريقات، حربي (1999): مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

9) عبد العاطي، السيد (1987): علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.

10) عبد اللطيف، رشاد (1999): نماذج ومهارات تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، مدخل متكامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

11) محمد، محمد علي (1999): البحث العلمي الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

ثالثا- الرسائل العلمية:

1) توانا فاضل صالح (2001): مشكلة السكن وانعكاساتها الاقتصادية في مدينة أربيل، رسالة ماجستير منشورة، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق .
2) رئاس خالد محمد عبيد الله (2019): قانون المالكين والمستأجرين بين التطبيقات القضائية والعدالة، رسالة ماجستير منشورة، القدس، فلسطين .
3) رفيعة دبابش (2020): دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على ارتفاع تكلفة السكن الاجتماعي في الجزائر، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر .
4) رندا فرحات (2019): انعكاسات المسكن العمودي على العلاقات الأسرية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خضير، ولاية بسكرة، الجزائر .
5) ريما سالم الدوادي (2020): مشكلات الأسر النازحة بالمجتمع الليبي ودور الخدمة الاجتماعية في التعامل معها، رسالة دكتوراه غير منشورة، طرابلس .
6) صباح محمد الطيب (2012): المشكلات المجتمعية المترتبة عن حاجة السكن ودور الخدمة الاجتماعية في التعامل معها، رسالة ماجستير غير منشورة، دراسة ميدانية بمنطقة البطنان .
7) عبد السلام عبد النبي القذافي (2017): محددات السياسة الإسكانية في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس .
8) نور الهدى محمد حماد (2009): الوظيفة الاجتماعية للمسكن، رسالة دكتوراه غير منشورة، طرابلس .